

لماذا تجديد البيعة للرئيس السادات:

ما حققه في مدة رئاسته الأولى وما نريد أن يحققه في مدة رئاسته الثانية سيادة القانون



- المستشار أحمد سعيف طلمت وزير العدل: لم يكتب السادات ببرسمه مبدأ سيادة القانون تاركاً لسلطات الدولة ترجمته إلى واقع المعيشة. لكنه حدد بمال الطريق بدقة ليدور التشريع في ذاته، والتي الإجراءات الاستثنائية، ولم تمسه من الدولة سلطة أعلى من القانون. وأعلن كلية القضاء العليا: يمكن السادات أنه أطلق المعتقلات، والتي الحراسات التي كانت تتعرض على أيدي الناس بقرارات غرديه، وأعاد القضاة المقصوبين كما أراد المسؤولين بغير الطريق التأديبي.

- المستشار احمد كمال أبو الفضل رئيس مجلس الدولة: أعاد السادات إلى مجلس الدولة مكانته ليكون له الفضل في المنازعات بين المواطن واجهزه الدولة ولأول مرة حرم السادات على أن يكون النص على مجلس الدولة وختصاته في الدستور ذاته لكن يحيمه في المستقبل من أي تفكير في الاطاحة به أو القائه.

- المستشار محمد أبو الفضل حفظ مدير النيابة الإدارية: أصدر السادات قانون السلطة القضائية وأعطى للمجلس الأعلى للهيئات القضائية سلطة الاتراف على كل شئون القضاء.

- المستشار مصطفى أبو علم رئيس ادارة قضاب الحكومة : السادات نقلنا من مرحلة الشرعية الثورية الى مرحلة الشرعية الدستورية .
- الدكتور أحمد كمال أبو المجد استاذ القانون الدستوري : أكمل السادات في الدستور على الحرية الشخصية ، وحرية العبادة ، وحرية الكلمة والصحافة ،
- المستشار مختار محسن مدير جهاز الكتب غير المشروع : قانون الكتب غير المشروع هو ابرز ثمار السادات لتأكيد سيادة القانون .
- المستشار سعد عوف وكيل مجلس الدولة ورئيس جهاز تصفية الحرامات : السادات منى العراسات وأعاد حقوق الخاضعين لها .
- المستشار طاهر عبد الحميد نائب رئيس مجلس الدولة : السادات الذي حكم أن الدولة »

■ ونريده ليتحقق ■

- لإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا .
- ليكمل الطريق الى القاء قرارات الحكم العسكري
- ليبتلي في حساباته قانون الكتب غير المشروع الى أن يكتمل عوده وتنفذ يده وتنبع خطواته .
- ليتحقق مزيداً من الدعم للقضاء ، وليسدر قانون استئناف ميزانية القضاء .
- ليكمل ما بدأه في دعم الاجهزة المعاونة للقضاء
- ولابنده مشروعه في بناء مجتمعات المحاكم للقضاء على مناسب المتقاضين .
- ولبتلي حامياً للحريات ولسيادة القانون في مصر .

رجب الينا